م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 397/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 397 الأحد 14 آب، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	MEAK Weekly Economic Report No. 397 Sunday 14 August 2022 full report، click on the link: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 397/ 2022

الأحد 14 آب، 14 August 2022

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:..... 4
1 - روسيا تعلن انضمام 70 بنكا لنظام مالي جديد بعيدا عن "سويفت" 4
2 - آلاف البريطانيين طالبوا الحكومة بزيادة ضريبة الأرباح الضخمة غير المتوقعة 8
3 - أوروبا أمام أكبر صدمة طاقة في التاريخ من دون غاز روسيا.. "ذا تلغراف" تؤكد: شتاء قاسٍ وموسكو ضيقت الخناق ولا حلول 12
4 - إسرائيل تريد أن تكون المملكة العربية السعودية جزءاً من سوق الشرق الأوسط المشترك 15
5 - قد يكون الركود يقترب. "أكبر أزمة منذ أجيال"..... 18
6 - فيتش: الاقتصاد البولندي لديه "مقاومة عالية للصدمات الخارجية"..... 20
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 22
7 - Eksperci przenoszą się z globalnych koncernów farmaceutycznych do Polski..... 22
8 - Katastrofalne prognozy zbożowe Francji. To wina suszy 26
ثالثاً - الاقتصادات العربية:..... 29
9 - القطاع الخاص في العراق مغيب رغم تعاقب الحكومات والمسؤولين..... 29
10 - تحديات اقتصادية كبرى تنتظر تونس أبرزها معالجة وضعها المالي..... 34
11 - مصر تودع "الدفع النقدي" وغرامة بقيمة 64 ألف دولار للمخالفين..... 39
12 - تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2022..... 43
رابعاً - الاقتصاد السوري:..... 44
14 - فاكهة الجبال السورية تخذل المزارعين.. السعر في البستان بـ 200 ليرة وفي الأسواق بـ 3000 ليرة 46

15 -لا علاقة لـ«الطقس».. لهذا السبب ارتفعت أسعار الفروج والبيض؟! 50
16 - قريبا. معدات اتصال صينية ستصل إلى سورية 51
17 - وزارة الزراعة تناقش خطة إنتاج الموسم القادم 52
18 - تتبع تنفيذ مشاريعها.. اجتماع اللجنة العليا للتحول الرقمي برئاسة المهندس عرنوس: إنجاز استراتيجية التحول على المستوى الوطني 55

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 397/ 2022

الأحد 14 آب، 14 August 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - روسيا تعلن انضمام 70 بنكا لنظام مالي جديد بعيدا عن "سويفت"

المصرف المركزي في موسكو يؤكد أن الأوضاع المالية "صعبة" لكن حصة اليوان الصيني ترتفع

)اندبندنت عربية ووكالات (الجمعة 1 يوليو 2022 3:29

النظام الروسي لتبادل الرسائل بين البنوك قادر على العمل كبديل لنظام "سويفت" (رويترز)

أعلن البنك المركزي الروسي، عن انضمام 70 مصرفاً أجنبياً من 12 دولة إلى نظام التعاملات الروسي البديل لشبكة "سويفت" العالمية. وقالت رئيسة البنك، إلفيرا نابيولينا، إن البنك المركزي الروسي لن يكشف عن قائمة هذه المصارف بسبب تخوف هذه البنوك من أن تطالها العقوبات الغربية، لتعاملها بالنظام المالي الروسي في ظل استمرار دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بفرض المزيد من العقوبات.

وأشارت إلى أن "البنك المركزي للاتحاد الروسي يلتزم بسياسة تعويم سعر صرف الروبل حتى في الظروف المتغيرة، ومحاولات تحقيق سعر الصرف الذي كان من قبل ستجعله مصطنعاً". وأضافت: "سعر الصرف

المُدار للروبل سيؤدي إلى انخفاض استقلالية السياسة النقدية للاتحاد الروسي".

وذكرت، أنه "عندما نبدأ في إدارة سعر الصرف، بالطبع، تقل استقلالية السياسة النقدية بشكل حاد، أي أننا مرتبطون بعملات الدول الأجنبية. فنحن مضطرون، مع سعر الصرف المنظم، إلى مزامنة السياسة النقدية مع سياسات البلدان المرتبطين بعملاتها". وأكدت أن حصة اليوان الصيني في الاقتصاد الروسي آخذة في الازدياد.

وأشارت إلى أن النظام الروسي لتبادل الرسائل بين البنوك "أس بي أف أس" قادر على العمل كبديل لنظام "سويفت" العالمي. وأضافت: "طورنا أيضاً البنية التحتية المالية الداخلية، وستعمل بسلاسة، لدينا نظام إرسال SPFS الذي يمكن أن يحل محل سويفت داخل البلد، ويمكن للمشاركين من الخارج الاتصال به".

متى تم إنشاء الشبكة الروسية البديلة لـ"سويفت"؟

وأنشأت روسيا نظام "SPFS" في عام 2014، عندما هددت الولايات المتحدة، بطرد روسيا من نظام "سويفت" من خلال العقوبات. وهذا النظام هو اختصار لنظام نقل الرسائل المالية، ويقوم بصياغة ومعالجة التنسيقات الموحدة للرسائل المصرفية الإلكترونية أو مستندات UFEBS وملفات MT أيضاً.

ولدى "SPFS"، تدابير أمنية متكاملة تبطئ معاملاتها وتزيد من تكاليفها المالية أيضاً. ونفذ النظام أول معاملة ناجحة له في عام 2017، ولديه الآن أكثر من 400 مؤسسة مالية في شبكته، وتسعى روسيا لضم حلفائها لهذا النظام. ووفقاً للبنك المركزي الروسي، يتم حالياً 20 في المئة من التحويلات

المحلية من خلال "SPFS"، لكن حجم الرسائل محدود والعمليات محدودة بساعات أيام الأسبوع.

أما "سويفت" فهي اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، هي شركة مقرها في بروكسل، وبالتالي تخضع للقانون البلجيكي والأوروبي. وتأسست الشركة عام 1973، وهي واحدة من أكبر شبكات المراسلة المصرفية والمالية، تتيح التسويات البنكية بين المؤسسات المالية في أنحاء العالم. وقبل أيام، اتفقت دول الاتحاد الأوروبي الـ27 خلال قمة في بروكسل، على إقصاء "سبيربنك"، وهو أكبر بنك في روسيا، من نظام سويفت للتحويلات المالية الدولية. جاء ذلك في إطار حزمة سادسة من العقوبات الأوروبية على موسكو بسبب عمليتها العسكرية في أوكرانيا.

القطاع المالي الروسي يواجه أوضاعاً صعبة: في إطار تصريحاتها، كشفت رئيس البنك المركزي الروسي، أن البنية التحتية المالية لبلادها تعمل من دون أعطال. وأشارت إلى أن النظام الروسي لتبادل الرسائل بين البنوك "أس بي أف أس" قادر على العمل كبديل لنظام "سويفت" العالمي. لكنها عادت لتؤكد أن النظام المالي والاقتصاد الروسي يواجهان وضعاً صعباً، وسيستخدم البنك المركزي أي حلول ضرورية في هذا الوضع. وأضافت: "يواجه نظامنا المالي واقتصادنا الآن وضعاً صعباً تماماً، وسيكون بنك روسيا مرناً للغاية في منهجه لاستخدام أي أدوات ضرورية".

يأتي هذا فيما تتزايد الضغوط والدعوات الغربية من أجل وقف استخدام روسيا لنظام "سويفت"، وهو نظام تراسل عالمي بين البنوك لتسهيل التحويلات والمدفوعات. وتبنت الدول الغربية حزمة جديدة من العقوبات ضد روسيا رداً على الحرب على أوكرانيا تشمل خصوصاً استبعاد عدد من البنوك

الروسية من نظام "سويفت" المصرفي الدولي. ومن المتوقع أن تزيد هذه الخطوة من عزلة روسيا عن النظام المالي الدولي.

تجميد أصول بقيمة 330 مليار دولار

في إطار العقوبات الغربية، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها، تجميد أصول روسية بقيمة 330 مليار دولار منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن الحلفاء الغربيين جمدوا 30 مليار دولار من الأصول المملوكة من الأثرياء أو النخب الروسية الخاضعة للعقوبات. كما قاموا بتجميد نحو 300 مليار دولار من البنك المركزي الروسي، وفقاً لما أفاد بيان صادر عن "وحدة العمل" التابعة للحلفاء الغربيين المسؤولين عن تعقب الأصول العائدة للنخب الروسية. وكذلك تم الحجز على خمسة يخوت فخمة على الأقل وعقارات مملوكة أو يسيطر عليها رعايا روس فرضت عليهم عقوبات.

وفي وقت سابق، أعلن وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف أن حجم احتياطي الذهب والنقد الأجنبي للبنك المركزي الروسي والذي تم تجميده بسبب العقوبات الغربية، يبلغ نحو 300 مليار دولار. وقال، إن "هذا ما يقرب من نصف الاحتياطيات التي كانت بحوزتنا. لدينا إجمالي احتياطيات يبلغ حوالى 640 مليار دولار، ونحو 300 مليار منها الآن في حالة لا يمكننا استخدامها فيها". وأكد أن روسيا لن تتخلى عن التزامات ديونها السيادية، لكنها ستسددها بالروبل حتى تتراجع الدول الغربية عن تجميد احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، مشيراً إلى أن هذا أمر "عادل تماماً" في الظروف الحالية.

وأشار إلى أن الغرب يضغط على الصين للحد من وصول روسيا إلى احتياطياتها من اليوان، معرباً عن اعتقاده بأن "شراكتنا مع الصين ستظل تسمح لنا ليس بالحفاظ على التعاون الذي حققناه فحسب، بل وبتطويره في الظروف التي تغلق فيها الأسواق الغربية (أمامنا)". وشدد على أن روسيا لديها ما يكفي من الأموال لضمان إنتاج السلع وإجراء التعاملات المالية اللازمة، محذراً من أن العقوبات ضد روسيا سترتد لاحقاً على من يفرضها.

https://www.independentarabia.com/node/347326/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-70-%D8%A8%D9%86%D9%83%D8%A7-%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA

2 - آلاف البريطانيين طالبوا الحكومة بزيادة ضريبة الأرباح الضخمة غير المتوقعة

تجاوب زهاء 7000 فرد مع طلب الحكومة الحصول على آراء العموم

سافورا سميث الجمعة 1 يوليو 2022 12:06

أزمة الطاقة ضخت إلى الشركات مكاسب ضخمة غير متوقعة (آي.آي نيوز.سي أو.يوكيه)

ذكرت إحدى المجموعات التي تنشط في مجال تنظيم حملات عامة، أن الحكومة تعرضت لسيل عارم قوامه آلاف الشكاوى التي تدعوها إلى المضي

قدماً في مساعدة العائلات التي تواجه صعوبات حياتية، وذلك عقب إعلان الحكومة عن فرض ضريبة على الأرباح الضخمة غير المتوقعة.

وقد استجاب حوالى 7000 فرد من الجمهور لدعوة الحكومة التي طلبت من العموم التعبير عن آرائهم بشأن تحصيل الضريبة المقترحة على الأرباح الضخمة غير المتوقعة، عِبْرَ موقع "38 ديغريز".

وفي الشهر الماضي، أعلن مستشار الخزانة ريشي سوناك فرض ضريبة مؤقتة على الأرباح الضخمة غير المتوقعة بقيمة 5 مليارات جنيه استرليني بـ25 في المئة على شركات النفط والغاز للمساعدة في تمويل حزمة مساعدات بقيمة 15 مليار جنيه استرليني مخصصة للأسر التي تعاني من أزمة تكلفة المعيشة.

ودعت غالبية عظمى من تلك الردود الحكومة إلى زيادة هذه الضريبة بشكل أكبر بغية مساعدة الأسر المحتاجة إلى الدعم.

واستطراداً، ذكرت تلك المجموعة أيضاً إن المطالب التي قدمها الجمهور شملت زيادة الضريبة على الأرباح الضخمة غير المتوقعة وجعلها دائمة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية المقدمة لشركات النفط والغاز للاستثمار في عمليات الاستخراج في بحر الشمال، وتخصيص الأموال التي تجمعها تلك الإجراءات لتمويل حملة هدفها تعميم العزل الحراري لجدران المنازل ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

وأعرب آخرون عن إحباطهم لأن الحكومة لم تمنح الجمهور سوى أسبوع للرد على خططها المذكورة آنفاً، وفقاً لما ذكرته المجموعة نفسها.

وتساءل بيري الذي يعيش في "نورث ثانيت"، وهو أحد الذين قدموا ردودهم عن الاستطلاع الحكومي، "لماذا يجرى استعجال العموم للحصول

على استشاراتهم خلال أسبوع واحد؟ إن ذلك أمر مثير للسخرية وينم عن محاولات من الحكومة للتملص من ذلك".

وأضاف، "دعونا نفرض بشكل فعلي ضرائب على شركات النفط التي لا يبدو أنها مهتمة بمستقبل الجنس البشري، ونخصص هذه الأموال لتأمين الناس حاضراً ومستقبلاً".

وسيتوقف استقبال استشارات العموم عند الساعة الساعة 11:45 مساء يوم الثلاثاء.

وكذلك دعت إليزابيث التي تقطن في "نيوبورت إيست"، وقد شاركت أيضاً في الاستطلاع الحكومي، إلى ضرائب على شركات الطاقة "على نحو يتناسب مع أرباحها. لقد أعلنت الشركات عن أرباح هائلة، في حين أن الأسر العادية مثل حالتي تكافح بصعوبة لتغطية نفقاتها، إذ يتعين عليها الاختيار بين الوقود والتدفئة".

وحثّت مشاركة ثالثة الحكومة على جعل ضريبة الأرباح الضخمة غير المتوقعة، إجراءً دائماً. فبحسب ليريا التي تعيش في "كوفنتري ساوث"، "سيمثل ذلك مصدراً قيماً لأموال تُنفَقْ على كفاءة الطاقة والعزل الحراري لجدران المنازل".

وفي حين أن ضريبة الأرباح الضخمة غير المتوقعة لاقت ترحيباً على نطاق واسع، فقد انتقد نشطاء المناخ والسياسيون المعارضون تدابير الإعفاء الضريبي المدمجة في تلك الضريبة نفسها، مع ملاحظتهم أن تلك التدابير تشجّع شركات الطاقة على الاستثمار في استخراج الوقود الأحفوري.

وبحسب النائبة البرلمانية عن "حزب الخضر" كارولين لوكاس إن أي إنتاج جديد للوقود الأحفوري يأتي مثابة "ضربة مدمرة" لأهداف الحكومة في الوصول إلى تصفير صافي انبعاثات التلوث.

وفي سياق متصل، نقل مصدر في وزارة الخزانة إلى صحيفة "اندبندنت" إن البلاد بحاجة إلى توسيع إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال بغية ضمان أمن إمداداتها، مشيراً إلى وجود إجراءات أخرى هدفها تعزيز الطاقة الخضراء.

وفي ذلك الصدد، ذكر مدير موقع "38 ديغريز"، مات ريتشاردز، "في ظل المعاناة الكبيرة التي يشهدها الناس حالياً، من الواضح أن هذه الضريبة يجب أن تكون أعلى. ويجب أن تكون دائمة".

وأضاف، "يجب أن تتوقف الإعفاءات الضريبية السخيفة التي تكافئ الاستثمار في الوقود الأحفوري. ويجب إنفاق الأموال الإضافية التي سيصار إلى جمعها، على العزل الحراري للجدران في عدد ضخم من المنازل، وكذلك على كفاءة الطاقة، ما يخفض جميع فواتيرنا، إضافة إلى كونه يؤول إلى تحسين أحوال الكوكب".

وفي مسار موازٍ، ذكر متحدث وزارة الخزانة إن قطاع النفط والغاز في بحر الشمال سيكون له دور حاسم في تعزيز إمدادات الطاقة المحلية للمملكة المتحدة وأمنها في المستقبل المنظور، بالتالي كان من الصواب الاستمرار في تحفيز الاستثمار مع مواصلة تركيز الحكومة على خفض الانبعاثات.

وأشار المتحدث إلى أن "الإيرادات التي ستُجمع من الضريبة على الأرباح الضخمة غير المتوقعة، ستخصص إجراءات جديدة للدعم في

مواجهة تكلفة المعيشة، وقد جرى الإعلان عنها الشهر الماضي، بما في ذلك تقديم 1200 جنيه استرليني لأفقر الأسر ويبلغ عددها 8 ملايين أسرة".

نشر في "اندبندنت" بتاريخ 29 يونيو 2022

https://www.independentarabia.com/node/347371/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD

3 - أوروبا أمام أكبر صدمة طاقة في التاريخ من دون غاز روسيا.. "ذا تلغراف" تؤكد: شتاء قاسٍ وموسكو ضيقت الخناق ولا حلول

لندن- متابعات: أكدت صحيفة "ذا تلغراف" البريطانية، نقلاً عن خبراء، أنّ "وقف إمدادات الغاز الروسي سيضرّ السكان وقطاع الصناعة في الاتحاد الأوروبي"، وسيؤدي إلى "أكبر صدمة طاقة" في تاريخ القارة.

وقالت راشيل ميلارد، في مقال لها، اليوم الثلاثاء، نقلاً عن الخبير في مركز الأبحاث البلجيكي، Brueghel، سيمون تاغليابيترا، إنّه "إذا تعذّرت عودة نقل الغاز عبر السيل الشمالي، فإنّ ألمانيا والدول المجاورة لها ستشعر بضغط كبير على اقتصاداتها".

ويستعدّ الاتحاد الأوروبي الآن لفصل الشتاء. لذلك، يُخطّط من أجل ملء منشآت تخزين الغاز، لكنّ العملية أصبحت أكثر تعقيداً، لأنّ بولندا والدنمارك وبلغاريا رفضت دفع ثمن الغاز بالروبل، وفقدت الإمدادات من روسيا.

بالإضافة إلى ذلك، خفّضت غازبروم نقل الغاز عبر السيل الشمالي بسبب كندا، التي لم تُعِد توربينات سيمنز بعد الإصلاح، بسبب العقوبات ضدّ روسيا، الأمر الذي تراجعت عنه، في وقت لاحق، بناءً على طلب ألمانيا، على الرغم من احتجاج أوكرانيا على الأمر. وبحسب توقعات الخبراء الأوروبيين، فإنّ خط أنابيب الغاز الروسي "سيستأنف الضخّ بنسبة 40٪، لكنّ هذا لن يكون كافياً لتلبية احتياجات الاتحاد الأوروبي". ويعتقد الخبراء أنّه "إذا لم تتمّ زيادة شحنات الغاز عبر السيل الشمالي، فستكون منشآت التخزين ممتلئة بنسبة 70٪ فقط، بحلول نهاية العام".

سياسيون ألمان ينتقدون سياسات الحكومة الفاشلة: وأكّدت رئيسة النقابات الألمانية، ياسمين فهيمي، في وقت سابق اليوم، أنّه "إذا استمرت روسيا في قطع إمدادات الغاز، فإنّ الشركات التي حققت أرباحاً قياسيةً في الربعين الأول والثاني من العام الجاري، قد تكون في مأزق، الأمر الذي يعرّض ملايين الوظائف للخطر"، محذّرةً من أزمة خطرة، مالياً واقتصادياً.

وانتقد رئيس لجنة البوندستاغ للطاقة وحماية المناخ، كلاوس إرنست، في مقابلة مع صحيفة "دي فيلت الألمانية"، نُشرت يوم الجمعة الفائت، الحكومة الألمانية بسبب "سياستها الفاشلة في مجال الطاقة".

وقال السياسي، ساخراً، إنّ "ألمانيا تنتهج سياسة تحت شعار "سأُطلق النار على رِجلي نكاية ببوتين"، مضيفاً: "نحن لا نُلحق أضراراً ببوتين على الإطلاق. روسيا تستفيد فقط من ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق". وأضاف

البرلماني الألماني أنّه "من دون موارد الطاقة الروسية، يُتوقّع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا بنسبة 12%"، قائلاً: "هذه كارثة مطلقة".

بيسكوف: روسيا تفي بجميع التزاماتها: وكان المتحدث الرسمي باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، شدّد، منذ أيام، على أنّ روسيا "ترفض تماماً أي تلميحات أو تصريحات مباشرة، مفادها أنّ الجانب الروسي يستخدم الغاز أو النفط سلاحاً للضغط السياسي"، مؤكداً أنّه "ليست هذه هي الحال، وروسيا تفي بجميع التزاماتها، ولا تزال قادرة على ضمان أمن الطاقة الكامل في أوروبا". وتابع أن "روسيا قادرة على ضمان عدم وجود فواتير باهظة للكهرباء والتدفئة في أوروبا، والتي يتلقّاها دافعو الضرائب في الدول الأوروبية"، مشيراً إلى أنّ "إعادة توربينات "سيمنز" من كندا سيسمح بزيادة إمداد الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا، عبر خط "نورد ستريم".

وفي وقت سابق، قلّصت شركة "غازبروم" الروسية ضخ الغاز إلى أوروبا، عبر مسار "السيل الشمالي 1" بصورة ملحوظة، وذلك بسبب دواعٍ فنية نتيجة عدم إرجاع التوربينات من كندا بعد عملية صيانتها هناك.

وفي ظل ذلك، يتمّ الآن ضخ 40% فقط من سعة خط أنابيب "السيل الشمالي". لذلك، هناك شكوك في تحقيق هدف ملء مرافق تخزين الغاز في ألمانيا إلى أقصى حد بحلول فصل الشتاء المقبل.

https://www.raialyoum.com/%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d8%a3%d9%85%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d8%b5%d8%af%d9%85%d8%a9-%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d9%85/?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

4 - إسرائيل تريد أن تكون المملكة العربية السعودية جزءاً من سوق الشرق الأوسط المشترك

وزير المالية: السعودية يمكن أن تكون جزءاً من "نوع من الطريق السريع العابر للشرق الأوسط"

وزير المالية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان يتحدث خلال جلسة برلمانية في الكنيست، 27 يونيو 2022(AFP)

بواسطة موظفيMEE 11 يوليو 2022

قال وزير المالية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان يوم الاثنين إنه يأمل في أن تؤدي زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة هذا الأسبوع إلى خلق سوق مشتركة في الشرق الأوسط.

ومن المقرر أن يشرع بايدن في رحلة تستغرق أربعة أيام إلى الشرق الأوسط هذا الأسبوع، حيث سيزور إسرائيل والضفة الغربية المحتلة لأول مرة. وستتوج الزيارة بعد ذلك بتجمع كبير لقادة المنطقة في مدينة جدة الساحلية السعودية.

في مؤتمر اقتصادي استضافته صحيفة "كالكاليست"، ناقش ليبرمان آفاق تكامل الاقتصادات في المنطقة: "لقد حان الوقت لإنشاء سوق مشتركة جديدة في الشرق الأوسط."

"سيغير الواقع هنا من البداية إلى النهاية، في مجالي الأمن والاقتصاد. لذلك، آمل أن يكون التركيز خلال زيارة بايدن على خلق هذا السوق الجديد في الشرق الأوسط".

أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة في عام 2020 مع البحرين والإمارات العربية المتحدة من خلال اتفاقيات أبراهام التي توسطت فيها الولايات المتحدة. وطبعت العلاقات بين المغرب والسودان بعد فترة وجيزة.

وجاءت هذه الخطوة بعد عقود من الأسبقية بين الدول العربية التي كانت لفترة طويلة مشروطة بالاعتراف بإسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967.

أقامت مصر والأردن علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ عقود، لكن التفاعلات ظلت إلى حد كبير بين الحكومتين. في المقابل، سعى الموقعون على اتفاقيات إبراهيم، بدرجات متفاوتة، إلى بناء روابط اقتصادية وثقافية مع إسرائيل. زار أكثر من 250 ألف سائح إسرائيلي دولة الإمارات العربية المتحدة منذ توقيع اتفاقيات إبراهيم. في وقت سابق من هذا العام، وقع البلدان أيضًا اتفاقية تجارة حرة، تلغي التعريفات الجمركية على 96 في المائة من التجارة الثنائية.

وضم ليبرمان السعودية، بالإضافة إلى الأردن ودول الخليج الأخرى، كأعضاء محتملين. وقال إن إنشاء مثل هذه الكتلة الاقتصادية لا يزال "[تحدياً كبيراً]."

لا يخفى على أحد أن دول الخليج كافحت لدمج اقتصاداتها. لم تنته دول مجلس التعاون الخليجي من إنشاء اتحاد جمركي طال انتظاره أو سوق خليجية مشتركة، وانتهى الحظر الذي تقوده السعودية على قطر منذ ما يقرب من أربع سنوات في العام الماضي فقط. تعثرت محادثات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2008.

اختراقات

المملكة العربية السعودية، الاقتصاد الوحيد عضو مجموعة العشرين في العالم العربي، ليس لديها علاقات رسمية مع إسرائيل. قبل رحلة بايدن إلى المنطقة، ألمح المسؤولون الأمريكيون إلى أن الدول الجديدة يمكن أن تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع البلاد.

يُعتقد أن الولايات المتحدة تتفاوض على صفقة لنقل جزيرتين على البحر الأحمر من مصر إلى المملكة، في خطوة قد تمهد في النهاية الطريق أمام الرياض لتطبيع العلاقات في المستقبل. في خطوة رمزية، سيكون بايدن أول رئيس أمريكي يطير رسمياً من إسرائيل إلى المملكة العربية السعودية هذا الأسبوع.

كما تحدث في المؤتمر مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال هولاتا قال إنه في إطار زيارة بايدن "من الممكن بالتأكيد البدء في الحديث عن التوسع المحتمل لأسواقنا في المنطقة."

وأضاف حالوتة "ليس من قبيل المصادفة أن يأتي بايدن إلى هنا يوم الأربعاء ويستمر يوم الجمعة من هنا إلى السعودية بالطائرة المباشرة". "القدرة على الاهتمام بهذه الأشياء بعناية، خطوة بخطوة، يمكن أن تحقق اختراقات".

وقال ليبرمان إن رؤيته الإقليمية ستشمل "نوعاً من الطرق السريعة العابرة للشرق الأوسط" وشبكة سكك حديدية تربط الدول الشريكة مثل إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والبحرين - وأبو ظبي ودبي في الإمارات العربية المتحدة.

https://www.middleeasteye.net/news/israel-wants-saudi-arabia-be-part-common-middle-east-market

5 - قد يكون الركود يقترب. "أكبر أزمة منذ أجيال"

يتوقع محللو نومورا أن تدخل الاقتصادات الرئيسية في العالم حالة من الركود في غضون 12 شهرًا. قد يكون الركود يقترب. "أكبر أزمة منذ أجيال"

هوبير كوزيتش ، تاريخ النشر: 2022/07/05 21:00

يتوقع فريق محللي نومورا أن يؤثر الركود على الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وبريطانيا العظمى وكندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية في ذلك الوقت. سيكون هذا بسبب السياسة العدوانية للبنوك المركزية، التي ستحاول كبح التضخم. - تحولت العديد من البنوك المركزية اليوم إلى مهمة واحدة لخفض التضخم. المصداقية في السياسة النقدية هي أصل ثمين للغاية لا يمكن أن تخسره. لذلك سيكونون عدوانيين للغاية - كما يقول روب سوبارامان ، المحلل في نومورا. توقع خبراء من هذا البنك أن الركود في الولايات المتحدة سيبدأ في نهاية عام 2022 وسيستمر خمسة أرباع. ومع ذلك ، سيكون ضحلًا جدًا. من المرجح أن تتضرر الاقتصادات متوسطة الحجم التي شهدت طفرة عقارية مدفوعة بالديون أكثر. نومورا يذكر كندا وأستراليا وكوريا الجنوبية كأمثلة. في غضون ذلك ، حذر نوريل روبيني ، رئيس شركة الأبحاث روبيني جلوبال إيكونوميكس والخبير الاقتصادي الذي توقع أزمة 2007-2009 ، من أن الاقتصاد العالمي قد يواجه "أكبر أزمة منذ أجيال" هذا الخريف. اقرأ أكثر اقتصاد باوي بوريس ، رئيس صندوق التنمية البولندي: الاقتصاد قد يهبط بهدوء ، بولندا ليست مهددة بالركود لقد نجت جميع الشركات التي دعمناها تقريبًا وما زالت تعمل.

علاوة على ذلك ، زادوا التوظيف ، و 90 بالمائة. منهم لم يطرد الموظفين على الإطلاق - كما يقول باوي بوريس ، رئيس صندوق التنمية البولندي. الإعلانات مؤشرات ضعيفة تقدر وكالة بلومبيرج حاليًا احتمال حدوث ركود في الولايات المتحدة في الأشهر الـ 12 المقبلة بنسبة 33 في المائة. التقدير هو 30٪ لمنطقة اليورو و 35٪ لبريطانيا العظمى و 25٪ لليابان. ولذلك تزداد المخاطر. كما أدت المخاوف من حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة إلى زيادة قراءة الناتج المحلي الإجمالي الآن التي يحسبها مكتب الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا. يشير هذا المؤشر في نهاية مايو إلى أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في الربع الثاني سيصل إلى 1.9٪. (هذه حسابات سنوية ، أي محسوبة q / q بمعدل سنوي). في منتصف يونيو ، كان يظهر بالفعل نموًا صفريًا. في نهاية الشهر ، اقترح انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة. تم تخفيض توقعات الاستهلاك الخاص من زيادة قدرها 2.7 ٪. لتنخفض بنسبة 8.1 في المائة. إذا تحققت توقعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1٪ في الربع الثاني ، فسيكون الاقتصاد الأمريكي بالفعل في حالة ركود تقني. في الربع الأول ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 1.6 في المائة. حتى أن بعض الاقتصاديين يتوقعون أن الاحتياطي الفيدرالي سيضطر إلى خفض أسعار الفائدة. - سيرسل بنك الاحتياطي الفيدرالي مرارًا وتكرارًا إشارات قوية بأنه سيعمل على ترويض التضخم. ومع ذلك ، قد يدخل الاقتصاد في بيئة نمو منخفضة أو تضخم أو ركود اقتصادي ، وأعتقد أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في خفض أسعار الفائدة بحلول نهاية العام. إذا اقتربنا من الركود وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي بكسر

التضخم واضطر إلى تحفيز الاقتصاد قليلاً ، فلا أعتقد أن خفض سعر الفائدة أمر سيئ ، كما يتنبأ مايكل يوشيكامي ، مؤسس صندوق Destination Wealth Management. الترويج الذاتي عرض صيفي خاص الوصول الكامل إلى محتوى "Rzeczpospolita" مقابل 5.90 زلوتي بولندي / شهر اشتري الآن خصم الزيت تم تداول برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط دون 100 دولار بعد ظهر يوم الثلاثاء ، وتم تداول برميل خام برنت دون 103 دولارات. هذا يعني أنها كانت أرخص بنسبة 9-10 بالمائة. كانت عمليات البيع مرتبطة بشكل أساسي بمخاوف المستثمرين من الركود. يشير محللو سيتي جروب إلى أن النفط قد يتأثر بشكل أكبر بالركود في اقتصادات العالم الرئيسية. - سعر النفط قد ينخفض الى 65 دولارا هذا العام. للبرميل ، وبجوار 45 دولارًا. لكل برميل في سيناريو الركود - توقعوا. ومع ذلك ، فإن توقعاتهم لا تتوقع أن تتدخل دول أوبك + كارتل في السوق.

© رخصة النشر © ℗ جميع الحقوق محفوظة المصدر: Rzeczpospolita

6 - فيتش: الاقتصاد البولندي لديه "مقاومة عالية للصدمات الخارجية"

أورسولا ليسمان، تاريخ النشر: 2022/07/23

فيتش: الاقتصاد البولندي لديه "مقاومة عالية للصدمات الخارجية"

وقالت الوكالة في بيان صحفي إن وكالة فيتش أكدت التصنيف طويل الأجل لبولندا بالعملة الأجنبية عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة. تتوقع الوكالة أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي البولندي بنسبة 5.5٪ في عام 2022.

وأكدت وكالة فيتش في بيان لها تصنيف بولندا على المدى الطويل للعملات الأجنبية عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفقًا لتقييم الوكالة ، فإن الدعم للحفاظ على تصنيف بولندا هو اقتصاد متنوع جيدًا ، ومن بين أمور أخرى ، مستوى منخفض نسبيًا من الدين العام. وكتبت فيتش أن التصنيف على المستوى A يعكس التوقع بأن الاقتصاد البولندي سيظل مرنًا أمام الأحداث الخارجية وتحديات الاقتصاد الكلي المتزايدة.

تتوقع وكالة فيتش أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي البولندي بنسبة 5.5٪ في عام 2022 ، مما يُظهر درجة كبيرة من المقاومة لتأثيرات الوباء والحرب في أوكرانيا. تعتقد وكالة فيتش أن النمو الاقتصادي سيبدأ في التباطؤ ببطء في النصف الثاني من عام 2022 ، عندما يؤثر التضخم المرتفع وضعف الطلب الخارجي على الاستهلاك والاستثمار والصادرات. ومع ذلك ، وفقًا للوكالة ، فإن بولندا أقل تعرضًا لمشاكل إمدادات الطاقة من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاستثمارات المهمة في البنية التحتية في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك في خط أنابيب غاز البلطيق.

© رخصة النشر، ℗ © جميع الحقوق محفوظة، المصدر: rp.pl

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

7 - Eksperci przenoszą się z globalnych koncernów farmaceutycznych do Polski

Coraz więcej polskich firm zatrudnia zagranicznych ekspertów. Część z nich porzuciła ciepłe posady w koncernach.

Foto: Adobe Stock

Katarzyna Kucharczyk, 07.08.2022

Polski rynek biotechnologiczny ma wartość prawie 15 mld zł. Do 2027 r. urośnie do ponad 21,5 mld zł. Przed polską biotechnologią jeszcze daleka droga, ale rozwój postępuje. Projekty wkraczają w coraz bardziej zaawansowane fazy. Pojawiają się też informacje o dużych transakcjach. Ryvu podpisało z amerykańskim koncernem Exelixis umowę licencyjną, wartą ponad 400 mln dol, a Scope Fluidics sprzedało na rzecz Bio-Rad Laboratories (też z USA) spółkę zależną za 170 mln dol.

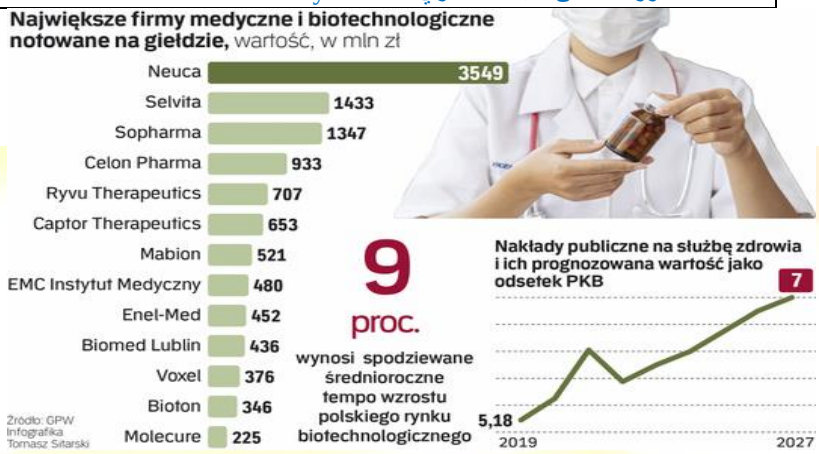

Branża się rozpędza

Na istnienie dużego potencjału drzemiącego w polskiej biotechnologii wskazuje analiza struktury zatrudnienia. Gros pracowników to osoby z zagranicy. Coraz częściej dotyczy to również kierownictwa najwyższego szczebla.

Captor Therapeutics, Molecure, Pure Biologics, Ryvu, Selvita, Poltreg, Scope Fluidics, Bioton czy Biomed – to przykłady firm, które wśród naukowców i kierownictwa mają osoby z zagranicy.

Nad Wisłą powstają technologie sztucznej inteligencji, które są w stanie odmienić wiele branż. Biznesy na całym świecie coraz chętniej wdrażają takie systemy.

– Moją główną motywacją do pracy w tym miejscu jest sposób myślenia ludzi: ich ogromna gotowość i umiejętność dostosowania się do nowych sytuacji oraz determinacja, aby wszystko działało. Podejście „can do" do rozwiązywania problemów, oparte na etyce w naszej działalności, która pomaga pacjentom – mówi Samson Fung, chief medical officer w Molecure. Ma ponad 20-letnie

doświadczenie zdobyte w takich firmach, jak Roche, Pharmacia/Pfizer czy AstraZeneca.

Z kolei Nicolas Beuzen jest dyrektorem ds. rozwoju biznesu Molecure. – Widziałem narodziny polskiego przemysłu biotechnologicznego, który teraz może konkurować jakością i pomysłowością z krajami Europy Zachodniej, Azji czy Ameryki – mówi Beuzen. Ale zastrzega, że jeśli chcemy jako branża przejść do kolejnego etapu, nie możemy polegać wyłącznie na finansowaniu publicznym.

– Nadszedł czas, aby społeczność inwestorska wykazała wolę wspierania polskiej biotechnologii – twierdzi.

Szanse i wyzwania

Inwestowanie w biotechnologię nie jest proste: możliwa ponadprzeciętna stopa zwrotu okupiona jest wysokim ryzykiem. W ostatnich latach na GPW przybywa firm z tego sektora.

Skutecznie swój biznes rozwija m.in. Selvita, która ma za sobą udaną akwizycję chorwackiej Fidelty. – Firma dba nie tylko o zyski, ale też o ludzi i naukę. To niesamowite, że kierownictwo wysokiego szczebla, zna bardzo dobrze większość pracowników Selvity – mówi Adrijana Vinter, wywodząca się z Fidelty, która objęła funkcję członka zarządu Selvity.

Leasing zmaga się z brakiem aut i rosnącymi stopami

W tym roku branża uważana za barometr gospodarki notuje spadki. Dotykają ją problemy z podażą i popytem. Zagraża jej zbliżające się spowolnienie gospodarcze.

Zagranicznych ekspertów przyciąga też Ryvu. Hendrik Nogai, który wcześniej pracował m.in. w firmie Bayer, dołączył do zarządu Ryvu w 2022 r. – Głównym atutem Ryvu jest potencjalny lek na ostrą białaczkę szpikową. Kiedy szczegółowo zapoznałem się z danymi klinicznymi tego projektu, zorientowałem się, że ma ogromny potencjał komercyjny – mówi Nogai. W zarządzie Ryvu zasiada też Vatnak Vat-Ho. Wcześniej pracował w bankach i globalnych funduszach na Wall Street. Potem przeniósł się do branży farmaceutycznej, zaczynając od pracy dla Pfizera. – Na co dzień przebywam w Kolorado. Budzę się około piątej rano, aby wykonać kilka telefonów do zespołu w Polsce. Przez resztę dnia odbywam spotkania z ludźmi z amerykańskiej branży biotechnologicznej i rynku kapitałowego – opowiada.

Z kolei w zarządzie Pure Biologics zasiada Pieter Spee. To współautor 28 publikacji naukowych i siedem patentów. Odegrał istotną rolę w rozwoju przeciwciał, znajdujących się w zaawansowanym stadium rozwoju klinicznego, w leczeniu nowotworów. Dlaczego teraz postawił na polską firmę? – Tutaj zdecydowanie nie chodzi o pieniądze. Pure ma silne portfolio projektów – twierdzi. W jego ocenie Polska to świetne miejsce dla rozwoju biotechnologii. – To, czego brakuje to solidne doświadczenie przemysłowe. Przemysł biotechnologiczny wymaga innego sposobu myślenia niż badania akademickie – podsumowuje.

Opinia dla „rz”

Tom Shepherd

prezes firmy Captor Therapeutics

Przeprowadziłem się do Polski wraz z rodziną. Moje dzieci chodzą do międzynarodowej szkoły we Wrocławiu i wydają się być bardzo zadowolone. Polska ma duży potencjał. Aby rozwinąć udaną firmę biotechnologiczną, trzeba połączyć trzy czynniki: doskonałą naukę, przedsiębiorczość i kapitał. Polska nauka na pewno nie jest gorsza od tej z Europy Zachodniej czy USA. Są też ludzie, którzy dobrze rozumieją biznes, i inwestorzy, którzy poznali potencjał, jaki tkwi w tym sektorze. Gdy połączymy to z międzynarodowym doświadczeniem i siecią kontaktów, mamy wszystkie elementy sukcesu. ∑

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/biznes/art36830831-eksperci-przenosza-sie-z-globalnych-koncernow-farmaceutycznych-do-polski

8 - Katastrofalne prognozy zbożowe Francji. To wina suszy

Tegoroczne zbiory podstawowych rodzajów zbóż we Francji zapowiadają się fatalnie. Przyczyną jest dotkliwa susza nękająca dużą część Europy. We Francji wyschły mniejsze rzeki, w 100 miastach brakuje wody pitnej, w hiszpańskich zbiornikach retencyjnych rezerwy zmalały do 40 proc. normalnego stanu.

Foto: Bloomberg

Piotr Rudzki, 07.08.2022

W normalnych warunkach Francja eksportuje średnio 30 proc. ziarna kukurydzy. W tym roku będzie dobrze, jeśli cokolwiek pojawi się w eksporcie. Już na wiosnę brakowało opadów, najstarsi Francuzi nie pamiętają tak suchego lipca, w sierpniu jest spodziewana kolejna trzecia fala tropikalnych upałów – pisze dziennik „La Tribune".

— Sytuacja jest różna na poszczególnych polach, ale w tym roku rolnictwo bardziej odczuje skutki suszy — uważa Francois Tardieu, dyrektor krajowego instytutu agronomicznego INRAE w Montpellier.

Tegoroczne zbiory ozimej pszenicy, jęczmienia i rzepaku są znacznie mniejsze do średniej. Francja, jeden z eksporterów pszenicy, spodziewa się teraz zebrania poniżej 33,4 mln ton. — Było już gorzej — stwierdził Sebastien Poncelet z Agritela, ekspert od rynku surowców rolnych. Stan upraw kukurydzy, służącej jako pasza dla bydła obok pszenicy, pogorszył się w ciągu tygodnia z 75 do 68 proc.

Unijne magazyny gazu szybko się zapełniają. Polskich zbiorników jest za mało

Unijne podziemne magazyny gazu (PMG) są wypełnione średnio w 71 procentach. Polskie zbiorniki są niemal pełne, ale jest ich za mało, by gwarantować bezpieczeństwo.

Francja zbiera co roku dość kukurydzy na własne potrzeby, nawet przy bardzo małych zbiorach wystarczy jej też na krochmal i kasze — informuje branżowa organizacja FranceAgriMer. W 2018 r. zebrano 11,8 mln ton tego ziarna, w 2021 r. — 14,3 mln ton, w

tym okresie rolnicy zużyli 2,5 mln i 3,9 mln t. W tym roku jej eksport do krajów Unii będzie znacznie mniejszy.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/rolnictwo/art36829891-katastrofalne-prognozy-zbozowe-francji-to-wina-suszy

ثالثاً ـ الاقتصادات العربية:

9 ـ القطاع الخاص في العراق مغيب رغم تعاقب الحكومات والمسؤولين

البيروقراطية وافتقار سوق العمل إلى التنظيم والأمن والحماية الاجتماعية أبرز المعوقات

جبار زيدان صحافي عراقي @jabarzed 4 سبتمبر 2021

أثقل غياب فرص العمل في القطاع الخاص القطاع الحكومي في العراق (اندبندنت عربية)

عانى القطاع الخاص في العراق من تهميش كبير مع تعاقب الحكومات منذ عام 2003، إذ لم تنجح في وضعه على السكة الصحيحة، فضلاً عن غياب دوره في أهم المراحل التي مرت بها البلاد. وتوقفت مصانع وشركات أهلية بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وبات الاعتماد على الاستيراد الخارجي بشكل أساسي، فضلاً عن ضعف الاستثمار في البلاد، ما أسهم في الاعتماد الكلي على القطاع الحكومي، بحيث بات المواطن يفضل القطاع العام الذي يضمن حقوقه في مرحلة ما بعد التقاعد، فضلاً عن الراتب الذي يقدّمه، بعكس القطاع الخاص الذي لم يشكّل جزءًا أساسياً من بناء عراق ما بعد عام 2003.

ويعاني القطاع الخاص من مشكلات عدة، منها عرقلة الدولة له من خلال تعقيد الإجراءات وعدم توافر البيئة المثالية، الأمر الذي دفع غالبية رجال

الأعمال إلى حزم أموالهم ونقلها إلى خارج البلاد للاستثمار والعمل.

غياب السياسات لبناء اقتصاد السوق

ويحاول القطاع الخاص في العراق النهوض إلا أن معوقات كثيرة تواجهه، وعزا مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أسباب ذلك إلى أنه "لا توجد سياسات متجانسة في بلادنا لبناء اقتصاد السوق وفق هياكل وتنظيمات مؤسسية". وأضاف أن "السوق هي مجرد عجلة تتحرك بقوة اقتصاد الحكومة وإنفاقها العام وثرواتها النفطية حتى تستكمل دورة الأعمال الاستهلاكية حركتها في بلادنا، فالقطاع الخاص زبون اقتصاد الحكومة ويعتاش منها. وباستثناء دعم الأمن الغذائي للحبوب، فإن سياسة دعم الاستثمار الزراعي ما زالت غامضة والقطاع الزراعي الخاص الذي يضم قرابة 90 في المئة من النشاط الزراعي في البلاد، ما زال يعتمد على البنية التحتية الزراعية الحكومية التي تشكل 83 في المئة من تلك البنى الارتكازية الزراعية، وهي بأمسّ الحاجة إلى الاستثمار والتجديد بعدما باتت متهالكة، لذا لا تسهم السوق الزراعية اليوم سوى بـ4 في المئة أو أقل من الناتج المحلي الإجمالي السنوي وتضم 21 في المئة من قوة العمل".

وأشار صالح إلى أن "القطاع الصناعي الأهلي الذي يضم أكثر من 50 ألف وحدة مصنعية وفي صفوفه قرابة 750 ألف عامل صناعي، فهو الآخر ما زال قوةً معطّلة ويعمل جزئياً ربما بأقل من 10 في المئة من نشاطاته وطاقاته التصميمية، يقابله قطاع عام صناعي هو الآخر عاطل بنسبة 80 في المئة ويضم أكثر من نصف مليون عامل".

وكشف عن أن "إسهامات قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ما زالت أقل من 1 في المئة ويضم 16 في المئة من قوة العمل وهكذا، فإن أسواق الإنتاج للقطاع الخاص ما زالت ترافقها سوق ثالثة هي سوق العمل التي تفتقر إلى التنظيم والأمن والحماية الاجتماعية وتحت ضغط 450 ألف عامل جديد يدخلون السوق سنوياً، مما يعظّم معدلات البطالة بسبب ضعف نمو اقتصاد السوق. كما أن ذلك حوّل السوق الوطنية في الغالب إلى قوة ليبرالية استهلاكية تضم قطاعات حقيقية مهمشة وهي القطاعات الصناعية والزراعية الرئيسة".

وأوضح أن "أسواق الإنتاج الحقيقية، لا سيما الزراعية منها ما زالت تتخبط في مشكلات الإغراق الاستيرادي وانفلاته. والمنع عبر الحدود يتم موسمياً بموجب روزنامة زراعية بين الحين والآخر من دون السيطرة على التهريب الزراعي العابر المنفلت، ما جعل البلاد تفقد قرابة 200 ألف دونم سنوياً مقابل التملح والتصحر والإهمال وهجرة الأرياف، في حين خسرت الصناعة التحويلية للقطاع الخاص بعد إهمال دام لعقود طويلة خبراتها أو ما يُسمّى بتدهور تراكم رأس المال البشري بسبب توقف المصنع والعامل الصناعي".

ازدهار السوق الليبرالية السريعة

وأكد صالح أن "السوق الوحيدة المزدهرة اليوم هي السوق التجارية الليبرالية السريعة العائدة والمولدة للتراكم الرأسمالي الذي ينعم بالتعاطي السهل مع اقتصاد العولمة من دون تراكم رأسمالي منتج في الداخل، فالبلاد بحاجة إلى بناء السوق مجدداً بتوافر ثلاثة عوامل أساسية تسهم في إسناد القطاع الخاص الحقيقي المنتج. العامل الأول هو توافر حماية جمركية منضبطة في التعريفة والحدود تساعد المنتَج المحلي على استدامة النمو

والاستثمار والتوسع والتشغيل المستمر بوتائر نمو عالية عبر تطبيق قانون حماية المنتج الوطني النافذ. والعامل الثاني هو توافر سياسة دعم في الوقود والكهرباء لكونها أساس المعضلة الإنتاجية. أما العامل الثالث، فهو بناء مؤسسات السوق سواء عبر توفير الأمن الاجتماعي للعمال بقانون صحيح وصريح، فضلاً عن إشاعة نظام الشركات التي تشكّل محور مؤسسات السوق حقاً، وبتعاطٍ حكومي ميسّر في الإجراءات، سواء في منح الإجازة او إلغاء الشركة عند الحاجة، ليكون نظام الشركات الميسر أداةً تساعد القطاع الخاص في الحصول على التمويل المباشر من المصارف، فضلاً عن إصلاح النظام الضريبي وجعله أكثر يسراً وبساطة في التعاطي مع النشاط الإنتاجي وبحوكمة عالية".

من جهة أخرى، قال الباحث الاقتصادي حمزة لؤي الحردان إن "القطاع الخاص يحتاج إلى ظروف معينة من أجل أن يأخذ دوره في نهضة الاقتصاد وتوفير فرص العمل. وللأسف بيئة العمل والاستثمار في العراق لم تقدّم أي عوامل من شأنها أن تدعم القطاع الخاص".

لم تضع الحكومات العراقية المتعاقبة قطار القطاع الخاص على السكة الصحيحة (اندبندنت عربية)

غياب الاستقرار الأمني والسياسي

ورأى الحردان أن "غياب الاستقرار الأمني يؤثر في القطاع الخاص، كما أن غياب الاستقرار السياسي والوضع المرتبك يؤثران في القطاع الخاص. والبيروقراطية في مؤسسات الدولة التي يعاني منها المستثمرون والتي من الممكن أن تتطلّب أكثر من 70 توقيعاً نهائياً تستنزف وقت المستثمر

وجهده وأمواله... كل هذه العقبات أدت بالنهاية إلى انعدام النشاط الحقيقي للقطاع الخاص في العراق".

واستعرض الحردان أبرز الحلول، فقال إنه "من أجل أن تشجع الحكومة القطاع الخاص، عليها معالجة هذه المشكلات وكذلك تفعيل القوانين التي من شأنها توفير الدعم والحماية لهذا القطاع المهم. كذلك يجب أن تنهض المؤسسات المالية والمصرفية التي لا توفر الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني. كما يجب تشجيع الباحثين عن العمل على التوجه إلى القطاع الخاص من خلال وضع قوانين تسهم في المساواة ما بين العمل في القطاعين العام والخاص، ومنها الضمان الاجتماعي وحقوق الموظفين والامتيازات، ومنها منح القروض السكنية أو غيرها".

وشدد على أنه "في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، ستتواصل مشكلة الترهل الوظيفي في القطاع العام، والركود في الاقتصاد الوطني الذي بلغ مرحلة الكساد وتبقى معدلات مَن يُصنّفون تحت مستوى الفقر التي وصلت إلى أكثر من 38 في المئة من مجموع السكان في العراق، على ما هي عليه".

https://www.independentarabia.com/node/256186/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%BA%D9%8A%D8%A8-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86

10 - تحديات اقتصادية كبرى تنتظر تونس أبرزها معالجة وضعها المالي

أكد باحثون أهمية استعادة نسق النمو والإسراع في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي

محرز الماجري صحافي ، الأحد 8 أغسطس 2021

سعيد محييا مواطنيه خلال جولته في شارع الحبيب بورقيبة في وسط العاصمة التونسية في 1 أغسطس الحالي (أ ف ب)

في وقت تصارع فيه تونس الظروف الصحية القاسية من أجل تطويق جائحة فيروس كورونا التي أودت بحياة أكثر من 20 ألف تونسي، تنتظرها تحديات اقتصادية جمة تسعى إلى رفعها والخروج من المطبات المالية الصعبة التي لا تزال تعاني منها.

وتمر تونس بحسب باحثين اقتصاديين وتقارير المؤسسات المالية الدولية بأعمق أزمة اقتصادية ومالية في تاريخها الحديث، بدخولها في حلقة مفرغة من الصعوبات والمشاكل المالية جعلت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2011، لا سيما في السنوات القليلة الماضية عاجزة عن حلحلة الأوضاع، لتصبح الأمور تدار بشكل يومي، بخاصة على مستوى توفير الموارد المالية لأجور الموظفين، من دون رؤية استراتيجية وإصلاحية متوسطة وبعيد المدى.

وأمام تردي الأوضاع المالية، في ظل تعطل أهم رافعات النمو على غرار شلل إنتاج الفوسفات وقطاع الطاقة بسبب تنامي الاعتصامات والتحركات

الاحتجاجية المتواصلة، إلى جانب تذبذب عائدات القطاع السياحي الذي يمثل لوحده نحو 7 في المئة من الناتج المحلي الخام، دخلت تونس في السنوات الأخيرة في دوامة الاقتراض الخارجي، ما عمق أزمة توازنها المالي إلى درجة بلغت معها مرحلة التداين المفرط واللجوء إلى الاقتراض من أجل سداد ديون قديمة.

ويجمع جل الباحثين وأهل الاختصاص في تونس على أن المرحلة المقبلة ستكون صعبة جداً من حيث الوضعية المالية، من خلال الإسراع في تعبئة الموارد المالية (في حدود 7 مليارات دولار) لتمويل الموازنة لهذا العام والاستعداد لموازنة العام المقبل. وشدد مراقبون على أن أهم رهان يتعين على تونس كسبه في الفترة المقبلة هو الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على برنامج تمويل جديد ولكن الأهم في نظرهم ليس الحصول على التمويل، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد لدولي سيعطي ضوءاً أخضر لبقية المانحين الدوليين لإمكانية إقراض تونس.

تحدي تشكيل الحكومة: ويرى جل رجال الاقتصاد في تونس أن أبرز تحد ينتظر البلاد في الفترة القصيرة الراهنة هو الإسراع بتشكيل حكومة جديدة قوية تتمتع بالجرأة والصرامة اللازمتين، تنكب بسرعة على معالجة الملفات الاقتصادية الملحة، وأبرزها استئناف الإنتاج في أهم القطاعات المدرة للنقد الأجنبي على غرار الفوسفات، واستعادة قيمة العمل في كل المواقع. وكان الرئيس التونسي قيس سعيد اتخذ في يوم احتفال تونس بعيد الجمهورية، في 25 يوليو (تموز) الماضي، قرارات تقضي بتجميد عمل البرلمان لمدة 30 يوماً وفق مقتضيات الفصل 80 من الدستور، كما أعفا رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه مع عدد من المسؤولين.

وجوب استرجاع مستويات عالية من النمو: في السياق، رأى الباحث الاقتصادي فتحي النوري أن "أهم تحد اقتصادي لتونس هو استعادة نسق النمو، لا سيما وأنها حققت خلال السنوات الأخيرة نمواً بمعدل 1.6 في المئة، مقابل معدل 4 في المئة في فترة ما قبل عام 2010". واعتبر النوري أن "معدلات النمو الضعيفة أنتجت معدلات كبيرة من البطالة (17.8 في المئة في الربع الأول من عام 2021)". وأضاف أن "وقف نزيف ميزان الدفوعات والتحكم في عجز الموازنة يظلان من بين أبرز التحديات التي يتعين على الحكومة المقبلة التصدي لها". وشدد النوري على أنه "من الضروري إعادة هيكلة الوزارة التي تُعنى بالتنمية في تونس وتعيين شخصية كفوءة على رأسها"، مشيراً إلى أن "هذه الوزارة تم تهميشها خلال العقد الأخير، ما نتج عنه غياب سياسات واضحة في مجال التخطيط التنموي". وزاد أنه "بات لزاماً على الحكومة المقبلة أن تحرص على تحقيق التوازنات المالية الكبرى للبلاد والتحكم في عجز الموازنة وبخاصة كتلة الأجور التي وصلت إلى مستويات قياسية في حدود 15 في المئة من الناتج الداخلي الخام علاوة على مراجعة منظومة الدعم من خلال اتباع سياسة شجاعة وذكية". من ناحية أخرى، اعتبر خبير المحاسبة التونسي أنيس الوهابي أن "اليوم أكبر مشكل يواجه تونس يتمثل في ضعف نسبة النمو التي لم تتطور خلال السنوات الخمس الأخيرة إلا بمعدل 1.6 في المئة".

وأكد الوهابي أن "كل الحلول بالنسبة إلى تونس تدور حول تحسين نسبة النمو لكي تتمكن البلاد من السيطرة على المالية العامة ومعالجة البطالة والفقر"، مضيفاً أنه "من دون نسب نمو محترمة لا يمكن إنجاز مشاريع وتحسين الخدمات العامة على غرار الصحة والتربية والتعليم". وأضاف أنه

"من ضمن الرهانات التي تنتظر البلاد في الفترة المقبلة، العمل على استرجاع نسق استقطاب الاستثمارات الخارجية التي سجلت نمواً سلبياً بحلول النصف الأول من العام الحالي".

استعادة ثقة الشركاء الاقتصاديين : ورأى أنيس الوهابي أن "من بين التحديات المطروحة على الحكومة المقبلة، استعادة ثقة الشركاء الاقتصاديين البارزين لتونس على غرار الاتحاد الأوروبي واستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية"، مبرزاً أن "رصيد الثقة لن ينمو إلا من خلال العمل على تحقيق استقرار سياسي يرافقه إعطاء إشارات قوية لهؤلاء الشركاء إلى أن البلاد جادة في المضي نحو إصلاحات اقتصادية جذرية".

على صعيد آخر، ألح خبير المحاسبة على "ضرورة إسراع رئيس الجمهورية بتعيين رئيس حكومة يتمتع بشخصية قوية وملم بأهم الملفات التي سيجدها على مكتبه، ويملك علاقات دولية مهمة مع المؤسسات المالية لدولية، علاوة على القدرة على التفاوض مع الشركاء الاجتماعيين في تونس".

ولم يختلف رأي رئيس حلقة الماليين التونسيين، عبد القادر بودريقة، عن موقف الوهابي، في الدعوة إلى "تفادي التأخير في تكليف شخصية اقتصادية لتشكيل الحكومة المقبلة، لا سيما وأنه مضى حوالى أسبوعين منذ قرارات 25 يوليو، وأغلب شركاء تونس يراقبون الوضع بدقة وحذر".

وشدد بودريقة على أن "من أولويات البلاد التي يراها ملحة وعاجلة، هي الإسراع بالتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج تمويل جديد، تجد البلاد نفسها في أمسّ الحاجة إليه، ما يمكن أن يفتح آفاقاً أوسع للحصول على التمويلات اللازمة من المقرضين الدوليين وإنجاح المسار الديمقراطي في البلاد".

وكان المستشار لدى رئيس الجمهورية التونسية وليد الحجام، أكد أنه "لم يتم إلى حد الآن اتخاذ قرار نهائي بخصوص هوية رئيس الحكومة الجديد"، مشيراً إلى أن "الخطى حثيثة في هذا الاتجاه". وصرح الحجام، الخميس (5 أغسطس)، بأن الرئيس سعيد يملك "إدراكاً ووعياً حقيقيين بنبض الشارع وبكل ما يدور ويقال"، مضيفاً أنه يعمل "بكل ثبات وفق رؤية واضحة".

خطة إصلاح للخروج من الأزمة

من جانبه، أدلى البنك المركزي التونسي بدلوه بخصوص الشأن العام في البلاد، داعياً مجلس إدارته خلال اجتماعه الأخير في 3 أغسطس الحالي، إلى "مزيد من التنسيق بين الأطراف الفاعلة لوضع خطة إصلاح اقتصادي وإيجاد آليات جديدة تُحدد وفق ما تقتضيه المرحلة للخروج من الأزمة الحالية، وذلك على خلفية المستجدات على المستوى الوطني، بخاصة بعد القرارات الرئاسية في 25 يوليو". وأكد المركزي "أهمية الحفاظ على استقرار وحسن سير مؤسسات الدولة وحمايتها وضمان ديمومتها في ظل ما فرضه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي الراهن من تحديات غير مسبوقة". كما شدد المجلس على أهمية العمل على استرجاع ثقة المؤسسات الدولية المانحة والمستثمرين الأجانب بالاقتصاد التونسي.

https://www.independentarabia.com/node/248726/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

11 - مصر تودع "الدفع النقدي" وغرامة بقيمة 64 ألف دولار للمخالفين

يأتي القانون الجديد في إطار خطة الشمول المالي التي أقرتها الدولة منذ عام 2015

محمود عبده صحافي ، 6 سبتمبر 2021

أتاح القانون لمَن لا يرغب في السداد على الإنترنت بدفع المبلغ نقداً على أن يدفع غرامة قدرها 1 في المئة (أ ف ب)

تخطو الحكومة المصرية خطوة جديدة على طريق تطبيق استراتيجية التحول الرقمي، إذ تتوقف بداية من يوم الثلاثاء 7 سبتمبر (أيلول) الحالي، عن تحصيل مستحقاتها من المواطنين نظير استخدام المرافق العامة نقداً، على أن يدفع المستهلكون ما عليهم للدولة إلكترونياً، خصوصاً إذا كانت قيمة الفواتير أو المستحقات تزيد على 500 جنيه (نحو 32 دولاراً أميركياً). وأصدر مجلس الوزراء المصري قبل سنتين القانون رقم 18 لعام 2019 الذي ألزم الجهات الحكومية بالتوقف عن التحصيل النقدي لأي مستحقات تترتب على المواطنين، مثل فواتير المياه أو الكهرباء أو الغاز أو عند استخراج الوثائق الرسمية التي تقل قيمتها عن الـ500 جنيه، بينما يتم قبول ما زاد على تلك القيمة إلكترونياً.

خطة التنمية المستدامة 2030

وقال مدير مشروعات التحول الرقمي بوزارة المالية المصرية، حمدي حسني، إن القانون الجديد يأتي في إطار خطة الشمول المالي التي تتولاها

الدولة منذ عام 2015، وتتناغم مع خطة التنمية المستدامة للدولة 2030، موضحاً أنه "كان من المفترض تطبيق القانون في يوليو (تموز) 2020، وتم التأجيل أكثر من مرة نظراً إلى عدم جاهزية الجهات الحكومية لتنفيذ القرار".

وأضاف لـ"اندبندنت عربية" أن "التأجيل الأول كان من يوليو 2020 حتى مارس (آذار) 2021 وتم تجديده لتنتهي المهلة غداً الموافق لـ7 سبتمبر الحالي".

قرار نهائي

وأكد حسني أن "التطبيق قرار نهائي لا رجعة فيه ولا يمكن تأجيله مرة أخرى"، موضحاً أن "الدولة تأخرت في التطبيق لمدة لا تقل عن عام، ما عطل الحكومة عن استكمال خطط التحول الرقمي"، مشيراً إلى أن "التعاملات النقدية ما بين الجهات الحكومية انتهت تماماً منذ عام 2019"، لافتاً إلى أن "كل المعاملات المالية بين الوزارات أو المصالح أو الجهات الحكومية تُنفذ حالياً إلكترونياً".

الجهات الحكومية جاهزة للتطبيق

وتابع مدير مشروعات التحول الرقمي بوزارة المالية المصرية قائلاً إن "الدولة خلال العامين الماضيين جهزت كل الوزارات والمصالح والمديريات والجهات الحكومية بأجهزة حديثة تمكّنها من التحصيل الإلكتروني من المواطنين، بعد إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم 18 لعام 2019".

كورونا زادت من أهمية تطبيق القانون

من جانبه، قال رئيس وحدة الميكنة بوزارة المالية، محمد إبراهيم، إن "وقف تحصيل فواتير المرافق العامة زادت أهميته في ظل الإجراءات

الاحترازية التي تتخذها الدولة، في إطار التعامل مع الظروف الحالية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا"، لافتاً إلى أن "الدولة أمهلت المخاطبين بالقانون الوقت الكافي، الذي بلغ نحو ثمانية أشهر حتى يستعدوا للتطبيق".

غرامة واحد في المئة للدفع "كاش"

وأشار إبراهيم إلى أن "القانون أتاح لمَن لا يرغب في السداد على الإنترنت بدفع المبلغ نقداً على أن يدفع غرامة قدرها (واحد في المئة) من إجمالي المبلغ المدفوع"، لافتاً إلى أن "القانون استثنى بعض المناطق الجغرافية من تطبيق أحكام هذا القانون، وفقاً لمتطلبات الأمن القومي أو في الحالات الطارئة بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي المصري".

غرامة 64 ألف دولار للتحايل على القانون

وتابع أن "القانون نصّ على تغريم من يُصر على الدفع النقدي للجهات الحكومية بغرامة لا تقل عن اثنين في المئة ولا تزيد على العشرة في المئة من قيمة المبلغ المدفوع نقداً، ويعاقب كذلك بغرامة لا تقل عن مليون جنيه (نحو 64 ألف دولار أميركي) لمَن يتحايل على تنفيذ القانون عن طريق تجزئة المدفوعات بقصد تفادي تطبيق الحدود المقررة".

وحول حصيلة الغرامات، أكد إبراهيم أن "تلك الحصيلة تودَع ضمن حساب مخصص بالخزانة العامة للدولة، تُخصص قيمته لدعم جهات توفير البنية التحتية لوسائل الدفع غير النقدي بالجهات الحكومية، ورفع وعي المواطنين بهذه الوسائل على أن يُرحّل الفائض في هذا الحساب من عام مالي إلى آخر".

الفاتورة الإلكترونية

في يوليو الماضي، طبقت الحكومة المصرية نظام الفاتورة الإلكترونية وألزمت كل الجهات الحكومية الانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية التي تضمنت كل وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها، والشركات التي تسهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز 50 في المئة، التي تبيع سلعاً أو خدمات. كما ألزمت الدولة وحدات جهازها الإداري عدم التعاقد مع أي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات، أياً كان نوعها، إلا إذا كان هذا المتعاقد مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب وذلك اعتباراً من الأول من يوليو الماضي. وكانت قد طُبقت المرحلة الإلزامية الأولى للمنظومة في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2020، بينما طُبقت المرحلة الثانية في 15 فبراير (شباط) 2021، وبدأ تطبيق المرحلة الثالثة في 15 مايو (أيار) الماضي.

https://www.independentarabia.com/node/256681/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-64-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%86

12 - تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2022

تاريخ النشر: ة19-04-2022

الجهة: صندوق النقد العربي، العدد 16، التواتر نصف سنوي

نبذة مختصرة

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

رابط تحميل تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2022:

http://almustshar.sy/archives/8868

رابعاً - الاقتصاد السوري:

13 - لدينا عجز في الدهشة الآن. ✳ أيها المواطن من أين لك هذا؟!

عبد الفتاح العوض

صاحبة الجلالة الأربعاء, 10-08-2022

لو سأل أحد المسؤولين هذا السؤال للمواطنين.. من أين لكم هذا أو حتى يصح من أين لكم كل هذا!! فيبدو السؤال صادماً جداً، وبالغ الغرابة فالأصل أن يسأل الناس المسؤولين من أين لكم هذا... الذي يحدث على أرض الواقع أن قرارات المسؤولين تقول للمواطن من أين لك هذا ولسان حال قراراتهم تقول للمواطن فعلاً عظمك ذهب.

يرفعون البنزين فيبقى الازدحام على البنزين.. يرفعون السكر فيزيد في السوق السوداء ويشتريه.. ثم يقرأ المسؤول عن امتلاء الفنادق والشاليهات بفترة الأعياد.. ويعرف من أولاده ومرافقيه أن المولات ممتلئة.

يستنتج «بذكائه الطبيعي».. أن المواطن السوري «غني» وأن الفقر إشاعة.

لا يمكن تبرير عقلية الجباية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي الحكومي وحتى غير الاقتصادي إلا بفقر أفكارهم واختيارهم للحلول السهلة والمؤذية، وأنهم لا يصدقون أن موظفيهم فقراء.

أيها السادة

تخفيض عجز الموازنة ليس هدفاً بحد ذاته، وهذا الأمر يعلمه المبتدئون بالاقتصاد.. واختيار آليات رفع الدعم بهذه الطريقة ليست إلا ترقيعاً.. والخيار في هذا الموضوع إما أن يبقى الدعم وإما يتغير كلياً.. لكن لا تستطيع أي حكومة أن تفعل ذلك الآن لأن التوقيت غير ملائم.

تخفيض عجز الموازنة لا يتم بزيادة عجز الناس... هذا أسلوب ضار جداً.

الأصل في حل المعضلة الاقتصادية إيجاد موارد وإيرادات جديدة.. وهذا الأمر لا يتم من خلال جيوب المواطنين الفقراء وأشباه الفقراء!!

لنتفق على أن العالم يعاني اقتصادياً لكن هناك أفكاراً دوماً للحد من الأزمات وليس زيادتها وما يجري الآن زيادة في الأزمات اليومية.

بالمقابل.. ثمة سؤال آخر: من المسؤول عن إفقار السوريين؟!

من الظلم ألا نجيب على هذا السؤال.. وينبغي أن تكون محاولة الإجابة عن السؤال في حدود المنطق البارد ومن دون انفعالات عاطفية أو تصفية مواقف!

ببساطة متناهية عندما تحرم من النفط ومن القمح، وعندما تزيد فاتورة تحويل الأموال للخارج نحو 30-40 بالمئة بسبب العقوبات، وعندما تفقد مصادر القطع الأجنبي، فلا شك أن الحرب السورية هي السبب الأساس والرئيس والأعظم في مأساة السوريين.

مهما تحدثنا عن أخطاء اقتصادية بل أجزم عن جهل اقتصادي ومالي فإن المسؤول الأكبر عن إفقار السوريين الحرب.

طيب.. ألا يوجد حل؟ هل نكتفي بهذا الكلام ونبقى بانتظار قرارات منتصف الليل.

هناك حلول اقتصادية متاحة لها علاقة بالاقتراض وبالاستثمار حتى تتم استعادة الموارد الطبيعية.. إضافة إلى بيع أو استثمار منشآت وأملاك عامة غير مستثمرة، هذه إجراءات إسعافية وليست حلولاً نهائية. الحل المستدام

بزيادة الإنتاج من كل القطاعات، لكن الكل يعرف أن لسنا بيئة قادرة على ذلك الآن ومؤقتاً.

لا توجد بلاد خرجت من حرب وتعافت وحدها من دون مساعدة، سواء بالقروض أم بخلق فرص استثمار مسهلة، أو تحويل الأصول العامة إلى شركات مساهمة.

أما على مستوى حياة الناس اليومية فلتتوقف الحكومة على الأقل عن عقلية الجباية.. وتصدق أن قلة ميسورة فقط من مواطنيها والبقية بين فقير وشبه فقير.

أقوال:

–من عجز عن البناء فلا يشتغل بالهدم.. اتركوا البنائين يعملون.

–لدينا عجز في الدهشة الآن.

–الكرماء ينقصهم المال والأغنياء ينقصهم الكرم.

|عبد الفتاح العوض

صاحبة الجلالة الأربعاء, 10-08-2022

14 - فاكهة الجبال السورية تخذل المزارعين.. السعر في البستان بـ 200 ليرة وفي الأسواق بـ 3000 ليرة

الخبير السوري: 14-08-2022

حالة من اليأس تسيطر على من بقي من مزارعي التفاح بعد سنوات من الوعود المعسولة بالوصول إلى حلول جديّة لمشكلاتهم، إلّا أنه وكما جرت العادة لم يحصد الفلاحون سوى الخيبة والخسائر المتكرّرة والديون المتراكمة

على مدى عام مثقل بشراء المحروقات والمبيدات والأسمدة على أمل حصاد ثمرة هذا الجهد "في الموسم"، لتكون النتيجة للمرة الألف صفر اليدين والجيوب وحقول تفترشها محاصيلهم بانتظار تسويقها بثمن منصف دون جدوى!

"ع الوعد يا كمون!.."

من يتجوّل في حقول الريف الجنوبي الغربي من محافظة حماة سيجد أطنان التفاح المنتظرة تسويقها ككل عام، وقليل من التّجار الراغبين باستجرار هذا المحصول وأكل الجزء الأكبر من شطيرة التفاح، إذ لم يتجاوز أعلى سعر قدّمه هؤلاء التجار للفلاحين الـ200 ليرة للكيلو الواحد، في حين يفوق سعر مبيعه الـ3000 ليرة في المدن، وسط تجاهل الجهات المعنية حتى الآن إصدار أي تسعيرة لأسعار التفاح في تلك المناطق أو استلام المحصول ككل عام، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى إبقاء المحصول على الأشجار وتركه عرضة للسرقة أو افتراش الأراضي به وتقديمه طعاماً للمواشي أسوة بباقي المحاصيل (حمضيات، خيار، ثوم... وغيرها من المحاصيل) التي استفاقت الجهات المعنية كالعادة متأخرة في إصدار قرارات لدعم تسويقها وتعويض الفلاح عن خسارته، فعلى الرغم من مناشدات مزارعي التفاح لهذه الجهات لتقديم الدعم لهم وحصولهم على وعود بتأمين المحروقات والمبيدات والسماد خلال هذا العام، إلّا أن الواقع أثبت العكس تماماً بدءاً من خنوع الفلاحين لعدم الاكتراث الحكومي بهم وشرائهم جميع ما ذكر من "السوق السوداء" وانتهاءً بعدم وجود بارقة أمل بتسويق المحصول أو تأمين التغذية الكهربائية للبرادات في الصيف لتخزينه إلى فصل الشتاء، وفقاً لوعود كانوا قد حصلوا عليها العام الماضي

من رئيس اتحاد فلاحي حماة ومحافظها بتأمين المحروقات وتحسين وضع الكهرباء لتفريز المحصول في البرادات.

غياب الشكوى

وفي مطلع كل موسم زراعي يتخوّف الفلاحون من تسويق محصولهم ملتزمين الصمت وسط غياب ثقافة الشكوى والمطالبة بحقوقهم في تسويق منتجهم وعدم خسارتهم، في الوقت الذي تبقى فيه الجهات المسؤولة مصطفة إلى جانب السورية للتجارة تترقب عن بعد الخسارات المتتالية للفلاح لتخرج في وقت غير مناسب بقرار استجرار ما بقي من المحصول بسعر زهيد يلبّي ربحها ويدخل خسارة جديدة في مرمى الفلاح.

خلال تواصلنا مع الوحدات الإرشادية في تلك المناطق أكد المسؤولون فيها عدم تواصل أي جهة مسؤولة معهم لتسويق المحصول، بدءاً من الاتحاد الذي من المفترض أن يكون الراعي الرسمي لهم وانتهاءً بوزارة الزراعة والسورية للتجارة اللتين لا زالتا في طور انتظار ما يجهله الفلاح، في حين تحدث حافظ سالم رئيس اتحاد فلاحي حماة عن عدم ورود أي شكاوى أو تواصل من التنظيمات الفلاحية والوحدات الإرشادية مع الاتحاد بخصوص هذا الموضوع، مشيراً إلى أن مشكلة تسويق المحصول ليست بالجديدة ويجري التعاون مع الجهات المسؤولة كل عام لحلّها ونيل رضا الفلاح والمستهلك وعدم تكبدهم خسائر إضافية، ووعد سالم بإعداد مذكرة بغية تقديمها إلى محافظ حماة بخصوص معاناة فلاحي تلك المنطقة في تسويق محصولهم الموسمي، على أمل توفير تغذية كهربائية لأصحاب البرادات في تلك المناطق.

سوء إدارة

ويُجمعُ أهل الخبرة عن سوء وخلل في إدارة الموارد والمنتجات الزراعية في بلدنا، إذ يرى أكرم عفيف "خبير زراعي وتنموي" أن موسم التفاح كباقي المواسم التي تُباع من أرض الفلاح بأبخس الأسعار، في حين يكتفي المواطن بالنظر إليها في الأسواق بكثير من الخوف من شرائها بسعر مرتفع، واستشهد الخبير الزراعي بمعاناة الفلاحين العام الماضي حين لم يتجاوز سعر كيلو التفاح من تحت الأشجار الـ130 ليرة، في حين حصدنا في نهاية الموسم نتائج سلبية كبيرة نتيجة ارتفاع سعره بشكل كبير، واعتبر عفيف أن موسم التفاح والحمضيات وغيرها من المحاصيل فرصة استثمارية للسورية للتجارة باعتبارها مؤسّسة تدخل إيجابي، مستغرباً عدم قيامها بالتدخل بتسويق المحصول بشكل جيد العام الماضي وتفويتها فرصة تحقيق أرباح خيالية، خاصة وأنّ السورية للتجارة تمتلك كميات كبيرة من البرادات وتستطيع أن تستأجر برادات جديدة من أجل تخزين التفاح.

حلول بديلة

وقدّم الخبير الزراعي مجموعة من الحلول البديلة في إدارة وتسويق المنتج كشراء السورية للتجارة جميع أصناف التفاح من الرديء إلى الجيد والممتاز والعمل على موضوع العصائر، إضافة إلى التفكير بإنشاء معامل خل وهو ما نفتقده، ناهيك عن الاستفادة مما يبقى من "تفل" التفاح كمكّون علفي للحيوانات، منتقداً العقلية الإدارية التي تعمل بها السورية للتجارة، إذ يجب العمل اليوم على إدارة الوفرة التي نمتلكها في الكثير من المحاصيل ووضع حلول للمشكلات التي لا زلنا نعاني منها في سياسة التسعير، ولاسيّما أنّ الفلاح يبيع "ببلاش" من أرضه والموطن يشتري بسعر فوق طاقته. ولفت عفيف إلى أهمية الإنتاج الأسري للخل حالياً والذي يواجه إعاقة بالمرسوم

رقم "8" من قبل التموين، فإذا أنتجت أسرة ما "خل تفاح" وطرحته في السوق تعتبرها وزارة التجارة الداخلية مواد مجهولة المصدر وتحتاج لهوية للمنتج، لذا يجب العمل على الاعتراف بهذا المنتج وإعطاء موافقات عليه بدلاً من استيراد الخل مجهول المكونات من بلدان أخرى وطرحه في السوق المحلية القادرة على إنتاج أطنان منه.!

للأسف هي مشكلة كلّ موسم "تفاح"، والذي تكثر فيه الوعود المعسولة وتغيب الحلول الجدية التي تعوّض تعب الفلاح ونفقاته وسط حالة من اللامبالاة المستفزة.!!

البعث https://syrianexpert.net/?p=66246

15 -لا علاقة لـ«الطقس».. لهذا السبب ارتفعت أسعار الفروج والبيض؟!

الخبير السوري: 08-08-2022

أكد رئيس لجنة مربي الدواجن في غرفة زراعة درعا "معتز_العيسى" أن «موجة الحر ليست السبب الرئيس لارتفاع أسعار الفروج والبيض الحاصل مؤخراً، فالأيام الحارة أمر معتاد في مثل هذا الوقت من العام، ولكن السبب هو قلة المعروض من المادة في الأسواق بسبب خروج كثير من المربين من مضمار التربية بعد الخسائر التي تكبدوها في فترات سابقة»، مبيناً أن «تربية الدواجن باتت تحت رحمة الاستيراد بدءاً من نشارة الخشب مروراً بالصوص والعلف وليس انتهاءً بالأدوية البيطرية والفيتامينات، أي إنها باتت مكلفة وتكاليفها مرهقة.»

العيسى أوضح أن «ارتفاع أسعار العلف الذي يشكل قرابة 70% من التكاليف يعد العامل الأبرز لارتفاع الأسعار فقد وصل سعر كيلو الصويا إلى 3400 ليرة وكيلو الذرة 2250 ليرة وهي أسعار أعلى وتزيد بنسبة على 35% عن تلك الموجودة في الدول المجاورة والتي تستوردها من الخارج أيضاً.»

وطالب العيسى بإيجاد سياسة تسعيرية وتسويقية تحافظ على ما تبقى من مربين وتضمن لهم ربحاً مقبولاً، وبما يمنع أيضاً حدوث هبات في الأسعار حماية للمستهلك، مبيناً أن هذه السياسة يجب أن تشمل زيادة كميات العلف المدعوم للمربين، و وضع تسعيرة شبه ثابتة لأسعار العلف المستورد وإلزام المستوردين بها أسوة بالدول المجاورة، وأيضاً وضع تسعيرة مقبولة للمادة تضمن هامش ربح ولو بسيط يضمن عدم خسارة المربي، وليس آخراً العمل على سياسة تسويقية ناجعة، تعتمد استجرار مؤسسات التدخل الإيجابي للمادة بأسعار مجزية للمدربين حين هبوط الأسعار، وحفظها وتخزينها لحين عودة ارتفاع أسعارها لتقوم بطرحها في الأسواق مجدداً.

تشرين https://syrianexpert.net/?p=66176

16 - قريبا. معدات اتصال صينية ستصل إلى سورية

الخبير السوري: 14-08-2022

تحدثت مصادر بوزارة الاتصالات والتقانة عن تفاصيل المنحة الصينية المقدمة إلى سوريا لصالح دعم قطاع الاتصالات وخاصة في المناطق التي بدأ يعود إليها سكانها.

وعن تفاصيل هذه المنحة، أفاد مصدر بوزارة الاتصالات لـ"أثر" بأن هناك منحة مقدمة من الصين تتضمن تجهيزات اتصالات صينية ومن المتوقع أن يتم تركيبها في نهاية العام الحالي وبداية عام 2023 بعد الانتهاء من بعض الإجراءات القانونية لدى الجهة المانحة.

وعن طبيعة المعدات وكيف ستنعكس على الاتصالات والانترنت في سوريا، بيّن المصدر أن معظم هذه التجهيزات هي بوابات xDSL للولوج إلى الانترنت والخدمة الهاتفية.

وأضاف أنه سيتم عن طريق هذه التجهيزات تأمين خدمات الاتصالات للسكان العائدين إلى بعض المناطق التي استعادت الدولة سيطرتها عليها والتي أعيد تأهيلها مؤخراً، وستؤدي هذه التجهيزات لزيادة عدد مشتركي الانترنت والهاتف حوالي 100 ألف مشترك.

يذكر أن سوريا والصين وقعتا أواخر الشهر الماضي، على مشروع توريد تجهيزات اتصالات وبرمجيات لصالح وزارة الاتصالات والتقانة "الشركة السورية للاتصالات"، وقال حينها وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب، إنه سيتم تنفيذ مشروع التوريد على مرحلتين بتكلفة إجمالية تبلغ 30 مليون دولار. أثر برس https://syrianexpert.net/?p=66238

17 - وزارة الزراعة تناقش خطة إنتاج الموسم القادم

دمشق-سانا - 2022-08-14

ناقشت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خطتها الإنتاجية لموسم 2022-2023 وذلك خلال اجتماع عقد اليوم بحضور وزراء الزراعة

والإصلاح الزراعي والصناعة والموارد المائية ورئيس الاتحاد العام للفلاحين.

وحسب الخطة التي تم عرضها في الاجتماع الذي عقد بمبنى الوزارة تم تحديد المساحات الزراعية المروية بنحو مليون و369864 هكتاراً وإجمالي المساحات البعلية بنحو 4 ملايين و390324 هكتاراً وذلك وفق الموازنة المائية.

وقدرت الخطة مساحة زراعة محصول القمح بمليون و519865 هكتاراً منها 872407 هكتارات بعلاً و647458 هكتاراً مروياً ومساحة الشعير بمليون و118106 هكتارات (مروي وبعل) ومحصول الشوندر الخريفي 1415 هكتاراً ومحصول القطن 58308 هكتارات والتبغ 12250 هكتاراً والبطاطا 35956 هكتاراً والذرة الصفراء 84936 هكتاراً والبندورة 10757 هكتاراً.

كما قدرت الخطة مساحة الأشجار المثمرة بمليون و37000 هكتار منها 177 ألف هكتار سقياً و860 ألف هكتار بعلاً وإنتاج الغراس الحراجية 3 ملايين و365 ألف غرسة بينما يصل عدد البيوت المحمية بكل أصنافها إلى 176610 بيوت وبلغت خطة المشروع الوطني للتحول للري الحديث 1700 هكتار.

وفي الثروة الحيوانية تستهدف الخطة 872 ألف رأس من الأبقار و16 مليوناً و783 ألف رأس من الأغنام ومن الماعز مليوناً و907 آلاف رأس وقدرت الخطة إنتاج الدواجن 16 مليوناً و677 ألف طير و80 مليوناً و560

ألف فروج وقدرت خطة إنتاج مستلزمات الرعاية البيطرية من اللقاحات المجانية 22 مليوناً و700 ألف لقاح.

وناقش المشاركون بالاجتماع التعديلات التي طرأت على الخطة والتحديات التي تواجه تنفيذها من ظروف مناخية وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات ومياه الري وتوافر الاستثمارات وتسويق المنتجات الزراعية.

وفي تصريح للصحفيين أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا أن الخطة راعت تأمين احتياجات المواطنين والصناعات الغذائية والتحويلية والتصدير وتم تحديد مسلتزمات تنفيذها لتمكين الفلاحين من البدء في الزراعة بداية تشرين الأول القادم لافتاً إلى أنه ستتم مناقشتها في رئاسة مجلس الوزراء وإقرارها بأسرع وقت ممكن.

من جانبه لفت وزير الصناعة زياد صباغ إلى أهمية التشاركية بمناقشة الخطة الزراعية لأن الإنتاج الزراعي يسهم بمدخلات الإنتاج الصناعي كما توفر الصناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وأشار وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد إلى تأثير التغيرات المناخية على تنفيذ الخطة كونها تعتمد على الهطولات المطرية وعلى مخازين مياه السدود مبينا دور الوزارة بحصر كميات المياه الموجودة في السدود وإعداد الموازنات المائية لكل الأحواض المائية والتنسيق مع وزارة الزراعة في إعداد الخطة وفق المخازين المتوافرة ويتم تقييم ذلك خلال موسمي الزراعة الشتوية والصيفية.

بدوره لفت رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم إلى الصعوبات التي تواجه الفلاحين لجهة تأمين مستلزمات الإنتاج إلى جانب ارتفاع أسعار أجور اليد العاملة والنقل داعياً إلى إعلان أسعار المحاصيل الاستراتيجية قبل بدء الزراعة بوقت كاف ليستطيع الفلاح تأمين مستلزمات إنتاجها وأن يكون هناك هامش ربح مجز له.

مهران معلا https://sana.sy/?p=1717695

18 - تتبع تنفيذ مشاريعها.. اجتماع اللجنة العليا للتحول الرقمي برئاسة المهندس عرنوس: إنجاز استراتيجية التحول على المستوى الوطني

دمشق-سانا - 2022-08-14

أجرت اللجنة العليا للتحول الرقمي خلال اجتماعها اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء تتبعاً لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي في الوزارات والمراحل التي وصل إليها كل مشروع والإجراءات اللازمة لتذليل أي عقبات أمام تنفيذ الاستراتيجية وفق البرامج الزمنية المحددة.

وناقشت اللجنة الخطوات اللازمة في كل وزارة لتطوير البنية المعلوماتية وتدريب الكوادر العاملة في مشاريع التحول

الرقمي والتنسيق المستمر مع وزارة الاتصالات والتقانة لتنفيذ المسار المحدد لكل مشروع ووضعه بالخدمة في الوقت المحدد.

وأكد المهندس عرنوس أهمية المتابعة المستمرة من قبل الوزارات لإنجاز استراتيجية التحول الرقمي على المستوى الوطني والتي من شأنها توفير بنية رقمية تمكن من تقديم خدمات متكاملة لرفع كفاءة العمل الحكومي وتبسيط إجراءات الخدمات المقدمة للمواطنين مشيراً إلى أهمية متابعة تعزيز البنية الخاصة بشبكة الإنترنت باعتبارها أساس جودة العمل في مجال التحول الرقمي وبما يضمن إمكانية النفاذ إلى الشبكة بموثوقية عالية.

وقدم وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب عرضاً حول الخطوات المنجزة في مشاريع التحول الرقمي موضحاً أن الاستراتيجية تتضمن 11 مشروعاً حيث تم الوصول إلى المرحلة الثانية في مشروع البنية التحتية للحوسبة السحابية وتتم دراسة العروض لمشروع منظومة المشتريات الحكومية وتم التعاقد على إدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع وسيتم الإعلان قريباً عن مشروعات إدارة عمليات المركبات التجارية ومنصة المستثمرين وأتمتة السجل الصناعي والصحي والضريبي والتجاري والتدريب على تمكين الحوكمة وتحفيز العاملين في مشاريع التحول الرقمي.

وتم خلال الاجتماع استعراض المراحل التي وصل إليها مشروع البنية التحتية للحكومة الالكترونية المتضمنة الإدارة الإلكترونية المتكاملة للدعم الحكومي ومركز خدمة المواطن الإلكتروني والحجز الاحتياطي والبطاقة الإلكترونية والمعاملات الحكومية الإلكترونية

وجواز السفر والدفع الإلكتروني إضافة إلى استعراض مشاريع هيئة خدمات الشبكة والسورية للمدفوعات الإلكترونية والسورية للاتصالات.

ووافقت اللجنة على تشكيل مجموعة عمل في كل وزارة مهمتها متابعة تنفيذ مشروع التحول الرقمي في الوزارة وتم التأكيد على الالتزام بالمسار التنفيذي المحدد لكل مشروع وتأهيل الكوادر العاملة في مجال التحول الرقمي في مركز التميز السوري الهندي والاستفادة من الخبرات والكفاءات في مركز البحوث والدراسات العلمية إضافة إلى الإسراع بأتمتة الصحيفة العقارية للحفاظ على حقوق المواطنين.

وكلفت اللجنة وزارة الاتصالات والتقانة متابعة العمل مع الوزارات التي لديها مشاريع واردة في استراتيجية التحول الرقمي لعام 2022 بهدف تنفيذ المشاريع ضمن الخطة الزمنية المحددة ورفع تقارير دورية إلى لجنة التحول الرقمي بالإنجاز ومعوقات التنفيذ إن وجدت واقتراح الحلول الكفيلة بالتنفيذ الصحيح والتنسيق مع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي لتحديد مشاريع التحول الرقمي الواجب إضافتها في خطة العام 2023 والقيمة المالية والجدوى الاقتصادية لها.

وأكدت اللجنة ضرورة الاهتمام بتدريب وتحفيز الكوادر البشرية العاملة في مجال التحول الرقمي في جميع الوزارات وتقديم كل التسهيلات اللازمة لعملها وضرورة وضع مؤشرات أداء لقياس تنفيذ المشاريع الواردة في خطط الوزارات.

وكلفت اللجنة وزارة الاتصالات والتقانة وضع خطة عمل مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارات للبدء بالعمل على منظومة المراسلات الحكومية مع تأمين التدريب اللازم للعاملين عليها وبناء الدواوين الإلكترونية في الوزارات إضافة إلى استمرار العمل مع الوزارات لوضع خطة تحول رقمي قطاعية موثوقة ومعتمدة لكل وزارة على أن تنجز الخطط قبل نهاية العام الحالي. https://sana.sy/?p=1717606

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير